

حقوق الإنسان في العالم العربي: مقدمة تاريخية*

الدكتور هيثم مناع *

حدثان هامان طبعا نهاية القرن التاسع عشر في العالم العربي: الأول، ولادة أول نقابة بالمعنى الحديث للكلمة بعد إضراب طويل لعمال التبغ في مصر. والثاني، صدور كتاب "تحرير المرأة" عام 1899 لقاسم أمين (1863-1902). إن ما يجمع بين هذين الحدثين هو نزاع القداسة عن فكرة الحق. فمنذ هذا التاريخ، لم يعد بالإمكان اعتبار الحقوق التي تأتي من فوق (دينية كانت أم سياسية) كحقوق طبيعية بامتياز. فقبل عام 1888، كان إلغاء التعاضديات كأشكال تاريخية للتعاون المهني وتطور أولى الجمعيات الاجتماعية في مصر يأخذ مكانه على الأغلب بقرار سياسي أو غطاء ديني. بعد عدة أعوام فاصلة، يمكن الحديث عن تغييرات مشابهة في سورية ولبنان وفلسطين والعراق. لقد خالغ الشك والنسبية تعريف الشخص. فولادة الانتلجنسيا العربية قد ترافقت بكلمة سحرية: النهضة، وبتعبير آخر، رغبة جامحة في تغيير ظروف الوضع البشري السائد. في عام 1901، نشر المحامي السوري عبد الرحمن الكواكبي (1854-1902) في مصر "طبائع الاستبداد". في هذا الكتاب يقدم الكواكبي نقدا للاستبداد بأشكاله السياسية والدينية والمجتمعية. وهو يرى في الاشتراكية الديمقراطية الجواب على تحديات الشرق العربي ويعتبر ضرورات الترقى في الاستقلال الشخصي:

أمين على السلامة في جسمه وحياته بحراسة الحكومة،

أمين على الملذات الجسمية والفكرية باعتناء الحكومة في الشؤون العامة،

أمين على الحرية،

أمين على النفوذ كأنه سلطان عزيز،

أمين على المزية كأنه في أمة يتساوى جميع أفرادها،

أمين على العدل،

أمين على المال والملك المشروعين،



أمين على الشرق بضمان القانون ونصرة الأمة (1). يتصدى الكواكبي للعنف كوسيلة للتغيير والنضال ويطالب بإلغاء الخدمة الإلزامية كما يعتبر فصل السلطات شرطا ضروريا للحؤول دون تجاوزات وعسف السلطة. من الضروري التذكير باغتيال الكواكبي من قبل العثمانيين في 1902 وبالهجوم الشرس الذي تعرض له قاسم أمين من قبل القوى المحافظة في المجتمع. في 1901، نشر فرح انطون (1885-1922)، أول مدافع عربي عن حقوق الإنسان، ترجمة "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" مع مقدمة عنوانها: حقوق الإنسان لا يجوز أن يدوسها إنسان وضرورة تعليمها في المدارس (2). كذلك ستأخذ فكرة الإصلاح بعدا في غاية الأهمية. وتؤكد الجمعيات الثقافية والسياسية اللبنانية-السورية والعراقية ضرورة إصلاح نظام الخلافة باتجاه نظام دستوري برلماني. في حين يدافع جمال الدين الأفغاني عن فكرة الإصلاح الديني في الإسلام. هذا الاتجاه الإصلاحية سيتعزز مع الثورة الدستورية في إيران والتغييرات التي ستعيشها تركيا. وفي عام 1910، نشر جميل معلوف في ساوبولو كتابه "تركيا الجديدة وحقوق الإنسان" ودافع بعد ذلك بعامين (1912) منصور فهمي عن أطروحته للدكتوراه حول وضع المرأة في الإسلام (3). شكلت الثورة الفرنسية مصدر الهام لأول جيلين من هذا القرن قبل قيام ثورة أكتوبر (1917) ودخولها في الوعي السياسي لليسار الناشئ. وهكذا تبنت الحركة الشعبية المصرية في 1919 ألف باء الحقوق المدنية والسياسية في خطابها السياسي. وبفضل رموز الليبرالية المصرية الكبار، وبشكل خاص احمد لطفي السيد، أصبحت كلمات مثل حرية تشكيل الجمعيات، حرية الاجتماع والتظاهر والتعبير، دولة دستورية مستقلة يدافع عنها بقوة من قبل الأحزاب السياسية والمتقنين في مصر وسورية والعراق وفلسطين وتونس. هدى شعراوي تشكل من جهتها في مصر الاتحاد النسائي سنة 1923، وبعد ذلك بعشرة أعوام، يتشكل الاتحاد النسائي العربي السوري في دمشق الذي ضم عشرين جمعية نسائية. في ديسمبر 1933، شكلت الرابطة الاسبانية لحقوق الإنسان فرعا لها في المغرب (4). وفي 1937، اصدر رثيف خوري كتابه: "حقوق الإنسان، من أين؟ وإلى أين المصير؟" (5). في مقاربة ماركسية لينينية متطورة لقضية حقوق الإنسان يقسم الكاتب تاريخ البشرية إلى ثلاث مراحل: إنسان بلا حقوق، إنسان مع حقوق مدنية وسياسية، إنسان مع كامل الحقوق. وهو يخصص فصلا لتشريح ونقد الفاشية باعتبارها إلغاء للحقوق وللحريات الديمقراطية ولحقوق الإنسان التي ناضل الإنسان من أجلها



أجبالاً بالقول : أجل، إن الفاشستية لترمقنا بعيون يقدر منها شرر شهوة الافتراس. هي تطمع فينا، في بسط استعمارها الذي هو أوحش أشكال الاستعمار علينا. ولكننا نبغض الاستعمار، ونريد الاستقلال والسيطرة على مقدراتنا ومرافقنا بأنفسنا. ونحن جنود الديمقراطية وحقوق وحرريات الإنسان في أوطاننا، كما نحن جنود في خارج أوطاننا أيضاً - في الدنيا بأسرها لأن مصيرنا لن ينعزل عن مصير غيرنا. وما أصدق العربي الذي قال : " أنا أذاع عن دمشق في خنادق مدريد ! " وإياؤنا واعتزازنا القومي لا يعينان مطلقاً إننا لسنا مستعدين للتعاون على مشاكلنا ومشاكل العالم اجمع مع الأمم الديمقراطية الحقّة - أي : الأمم التي تعترف لنا بحريتنا وتعاملنا على أساس الإنصاف، ولا يجول في ذهنها أننا من طينة أحقر من طينتها خلقنا لكي نطأ في لها الرؤوس ! "

يعتبر خوري الديمقراطية شرطا وجوديا للمستغلين في العالم العربي وينتقد الأبعاد الكارثية للفاشية (عنصرية، تعذيب، اغتياالات، استغلال الجماعات المستضعفة الخ). وذلك عبر شواهد وأمثلة لانتهاكات حقوق الإنسان في إيطاليا وألمانيا.

تأخذ حركة مناهضة الفاشية وفكرة جبهة ديمقراطية على الصعيد العالمي أكثر فأكثر مكانها في المشرق. وفي بيان وقعه أربعون مثقفا وفنانا مصرياً بعنوان "يحيا الفن المنحط" في 1938/12/22، يستنكر الموقعون التعديت الواقعة على الفن والإبداع في المعسكر النازي وينتصرون للضحايا (6). في 1939، وزعت مناشير في العاصمة المصرية تحمل توقيع "لجنة حقوق الإنسان" كما تشكلت في العام نفسه عدة منابر علنية للييسار المصري ولقطاع من الشبيبة الوفدية. وفي بيروت، انعقد المؤتمر الأول للرابطة السورية اللبنانية لمناهضة العنصرية" (6-7 مايو 1939) التي أصبحت في 1941 "رابطة مناهضة العنصرية والفاشية". في هذا العام طبع الشيخ عبد الله العلايلي في بيروت "دستور العرب القومي". في هذا الكتاب، يتناول المصلح الإسلامي الكبير حقوق الإنسان باعتبارها حقوقاً طبيعية ويركز على الحقوق الفردية التالية : حق الحياة، حق العمل، حق الحرية، حق المساواة، الحقوق السياسية، حق التعليم، حق الملكية، حق الاجتماع التكافلي، حرية الضمير والرأي، حق الطفولة (حماية الطفل من الاستغلال، مجانية التعليم الخ) (7).

في سنة 1942، شكلت مجموعة من الديمقراطيين العرب الشبان في دمشق "رابطة الطلاب الديمقراطيين العرب" تجمعاً ديمقراطياً مناهضاً للفاشية يدعو لقيام دولة ديمقراطية عربية مستقلة. بعد سنتين أي عام 1944 ، ولد في دمشق "اتحاد المحامين العرب"، وأعلن أكثر من 400 محام في مؤتمريهم الأول : يؤكد المؤتمرين تأييدهم جهاد الأمم الديمقراطية في الدفاع عن حريات الأفراد



والأمم واثقين من أن مساهمة البلاد العربية بالعقيدة والعمل في جهاد الديمقراطية كفيل بمساهمتها أيضا في إنشاء عالم جديد تسود فيه الحريات التي بذل العالم أعلى التضحيات في سبيل نشر لوائها" (8).

لقد تركت قضية الاستقلال والتصرفات الاستعمارية للبلدان الغربية بصماتها واضحة بعد الحرب العالمية الثانية في الوعي الجماعي في المشرق والمغرب، مع إحساس مشروع بالخيانة ساد الطبقة السياسية والشارع. وجاءت القضية الفلسطينية لتعزز هذا الشعور في أوساط اليمين واليسار على حد سواء.

وفي 27 نوفمبر 1947، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بـ 33 صوتا ضد 13 وامتناع 10 عن التصويت، قرار تقسيم فلسطين لدولة عربية ودولة يهودية، مما خفّض شعبية المنظمة الدولية إلى الحضيض في البلدان العربية والإسلامية.

ففي العالم العربي، يشكل 1948 عام النكبة، وسيتبع إعلان دولة إسرائيل في 15 مايو (أيار) من هذا العام حرب 1948 بين العرب والإسرائيليين، مع هيام إحساس عميق بالظلم والعداء. وكما يقول المحامي المناهض للفاشية، نجاه قصاب حسن: "لقد دفع العرب ثمن الجرائم التي ارتكبتها النازية عبر تبني مشروع استعمار استيطاني يقوم على الأسطورة اليهودية التي يرفضها كل من العلمانيين والإسلاميين" (8).

الدكتور محمد مندور أحد رموز حقوق الإنسان في مصر والعالم العربي في الأربعينات يعلن عن رفضه لوقف إطلاق النار مع "العصابات الصهيونية" ويدين كل تقسيم لفلسطين (9). لقد تكسرت الثقة بالأمم المتحدة ليمر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان دون اهتمام يذكر من قبل كل من لم يعد يثق بالهيئة الدولية. ونستطيع تتبع انتقادات القوميين العرب الذين يطالبون الأمم المتحدة بالتوفيق بين خطاب إنساني كبير وممارسات هيمنة استعمارية. وقد أيد معظم الليبراليين هذا الإعلان في حين وضع الماركسيون عدة تحفظات عليه.

نظرا لأهمية وجهات نظرهما، نرى من المناسب استعراض رأي اثنين من المثقفين العرب بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 1948: شارل مالك ورثيف خوري.

كان شارل مالك، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، العربي الوحيد الذي شارك في صياغة وإعداد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد ألقى في 25 يناير/ك2 1949 محاضرة في الجامعة اليسوعية في بيروت بدأها بتعداد نقاط القوة في الإعلان العالمي، وهي برأيه :



هذه البراءة إعلان عالمي يربط بين السلام وحقوق الإنسان،
تأكيداً الصريح على سلامة العقل والضمير والجسد للكائن الإنساني،
رفضها الصريح الكامل لأي شكل من أشكال التمييز بين الأفراد،
تأكيداً على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للإنسان،
تأكيداً على أهمية العائلة،

دور التعليم في الحقوق والحريات والاشترار الخلاق في الحياة الثقافية.

يردّ مالك على الذين لا يأخذون على محمل الجد التزام الدول باحترام الإعلان بالقول : " إذا استهزأ المشككون بقرار قيمته انه توصية للدول الأعضاء. و إذا استهزأ المشككون بقرار قيمته أنه توصية فليذكروا إن قرار تقسيم فلسطين كان أيضاً توصية من قبل الهيئة العامة. وإذن يتمتع إعلان حقوق الإنسان بنفس القيمة القانونية التي يتمتع بها قرار 29 نوفمبر سنة 1947 بتقسيم فلسطين. و إذا وجد وراء قرار 29 نوفمبر قوى عالمية دفعته شوطاً بعيداً نحو التنفيذ، أفلا يمكن أيضاً أن تعبأ إرادات بعض الدول وراء هذا الإعلان فنتعهده بالإذاعة والدفع والتنفيذ؟"

ثم يضيف في نفس المحاضرة : "تثير براءة حقوق الإنسان، في نصها وتكوينها، بضعة مشاكل نهائية يجب علينا في لبنان وفي العالم العربي مجابتهها وحسمها". وهنا يتناول العلاقة الجدلية بين الحقوق والواجب، مركز الحقوق الاقتصادية في النظام الحقوقي العام، العلاقة الجدلية بين الفرد والمجتمع، و أخيراً ولاء الإنسان الأخير. ويسأل : أيق حق للإنسان، أيق لي ولك، أن يكون لنا ولاء أخير غير ولائنا للدولة أو للأمة، أم هل ولاؤنا القومي جامع مانع لجميع الولاءات ؟ أينظم مع حقي الطبيعي كإنسان أن أسمح للدولة أو لطابعي القومي الخاص بأن يعين جميع عقائدي وأفكاري وحتى آمالي، وأن ينسج لي حل حياتي كلها ؟ أين العائلة والدين، أين دائرة الأصدقاء الخالص ؟ أين ألبحث العلمي المستقل ؟ أين التراث الفلسفي الإيجابي الدائم ؟ أين الأدب الشعبي والأغاني والتقاليد الشعبية التي لا علاقة لنشوتها البتة بأية حكومة أو أية دولة ؟ ألا يحق لي كإنسان أن أحرص وأنمي ولاءاتي الشخصية لهذا الملأ الخضم الواقع بين الفرد والدولة ؟ يؤكد ميثاق الأمم المتحدة سبع مرات على "الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية"، ولكن أسألكم أين ومتى أكون أنا وتكون أنت بالفعل إنساناً حراً ؟ أفي الشارع ؟ أفي علاقتنا المباشرة مع الدولة ؟ ألا نتمتع بالأحرى بأعمق إنسانيتنا في العائلة، في الكنيسة والمسجد، في الحلقة الصداقية الحميمة؟ ألا نرقى إلى أصدق حريتنا عندما نغوص بفرح في الحياة المرححة بين أهلنا وشعبنا، في طلب الحق وإدراكه ورؤيته وإعلانه ؟



إن هذه المنشآت المتوسطة بين الفرد والدولة هي التربة الخلاقة لكل حق وحرية. ومأساة العالم الحديث أن هذه المصانع الطبيعية لكرامة الإنسان في خطر. فالعائلة عرضة لتفسخ مريع، والدين منصرف للفعل الدفاعي، والإنسان العصري وحيد كئيب لا صديق له، والحقيقة المستقلة الفاعلة دُحرت أمام النفع العملي. ولكن أؤكد لكم أن إعلان حقوق الإنسان لا يسمح قط بأن يكون ولاء الإنسان الأخير وقفا على الدولة أو الأمة فحسب، بل يتيح الفرص ويوفر الشروط لإمكان ازدهار هذه الولاءات المتوسطة جميعها" (11).

أما الكاتب الماركسي رثيف خوري فقد نشر في مجلة "الطريق"، المجلة النظرية للحزب الشيوعي السوري اللباني، مقالة بعنوان "إعلان حقوق الإنسان الذي أقرته جامعة الأمم المتحدة نواقصه، نواحيه الإيجابية، واقتراح على المثقفين اللبنانيين" (12). لا ينتظر فيه الكاتب كثيرا لكي يضرب على الوتر الحساس في الإعلان : غياب أية إشارة لحق الشعوب في تقرير مصيرها، مؤكدا : "فلنسرع إلى القول أن إعلان حقوق الإنسان، هذا الذي صدر أخيرا عن جامعة الأمم المتحدة، لا يتقيد حق التقيد برعاية الحقائق التي أسلفنا ذكرها. فليس فيه ما يومئ من قريب أو بعيد إلى أن الإنسان الحديث يكون عضوا في أمة، وأن هذه الأمة لها الحق في تشكيل دولة خاصة وفي الاستقلال التام وسيادة نفسها. فمن حق الإنسان إذن - بل رأس حقوقه - أن يكون عضوا في أمة مستقلة ومواطن دولة سيدها نفسها. أجل، وليس في هذا الإعلان لحقوق الإنسان ما يومئ من قريب أو بعيد إلى أن الإنسان في دولة ما قد يكون عضو أقلية قومية تابعة لهذه الدولة، فمن حقه إذن - بل رأس حقوقه - أن تكون جماعة الأقلية القومية التي ينتمي إليها متمتعة بحقوق كتعليم لغتها وطبع الصحف والكتب بها واستعمالها في المراجع الرسمية وإقامة الإدارة الذاتية إذا كانت الشروط مهيأة وافية ..

إن في اللواء السوري السليب، في اسكندرون، مثلا أكثرية من العرب لا يمنحهم هذا الإعلان لحقوق الإنسان ضمانا ما لعروبته من التتريك. وهكذا يخلو هذا الإعلان لحقوق الإنسان من كل نص يؤكد حق الأمم في أن تكون مستقلة وأن تشكل لنفسها دولا ذات سيادة، كما يخلو أيضا من كل نص يكفل حق الأقليات القومية. فهو بذلك يترك الحبل على الغارب للمستعمرين يضحون بالأمم وبالتالي حقوق الإنسان، ويخلي المجال لاستبداد الدولة تتحكم بالأقليات القومية".

ثم ينتقل إلى المساواة بين الأشخاص فيقول : " ليس فيها مثلا نص صريح يؤمن حق المرأة في خوض ميادين الحياة كلها، والمشاركة في نشاط حكوماتهن الدولي وأعمال مؤسسات جامعة الأمم المتحدة نفسها. كذلك تخلو هذه النصوص من نص صريح على حق كل إنسان أن ينتخب ويُنْتخَب من



جميع هيئات السلطة . وقد كان مثل هذا النص الصريح ضرورياً، لأن كثيراً من البشر حتى في كبريات الدول يجدون مناصب الدولة والوظائف العامة مقفلة في وجوههم. يكفينا مثلاً زواج الولايات المتحدة فإن حالتهم تبلغ من السوء أنهم لا يحرمون عملياً حق الانتخاب والترشيح وحسب، بل يعيشون معرضين لضرب من ضروب "التسلية" يتلهى به بعض الأمريكيين يسمى "اللسنغ" يعني الشنق!"(13). بعد هذا النقد يعدد الكاتب اللبناني الحقوق التي أقرها الإعلان معتبراً إياها مقدسة مؤكداً على : منع الاعتقال التعسفي، افتراض البراءة وعلنية المحاكمات، حرية التنقل، حق اللجوء، حرية الرأي والتعبير، حرية التجمع و التنظيم، حق التصويت، حق العمل، حق الصحة، حق الغذاء والسكن، حق تشكيل النقابات، حق العطلة السنوية المدفوعة الأجر وحق المشاركة في الحياة الثقافية.

وأخيراً يوجه رئيس الخوري نداءً إلى المثقفين وسؤالاً كبيراً : " علام لا يؤلف المثقفون اللبنانيون من محامين وأطباء ومهندسين وأساتذة وكتاب، لجنة وطنية للدفاع عن حقوق الإنسان تسهر على المطالبة بالأمانة لتطبيق نص حقوق الإنسان وتشهير كل مخالفة لهذه الحقوق على كل منبر؟" (14).

"لكن ترى هل نحن على يقين من أن الحكومة اللبنانية "الديمقراطية" توافق على تشكيل لجنة يكون دستورها، بالضبط، هو هذا الإعلان لحقوق الإنسان الذي أذاعته جامعة الأمم المتحدة ووافقت عليه الحكومة اللبنانية نفسها، الحكومة العضو في جامعة الأمم المتحدة؟".

بعد خمسين عاماً من صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يحق لنا أن نوجه السؤال نفسه إلى أكثر من نصف الحكومات العربية.

لقد شكلت سنة 1948 نهاية حقبة طبعها الاحباطات وسقوط الأوهام لجيل كامل اعتقد باقتراب آخرة الكابوس الاستعماري ونزاهة الحلفاء في بناء جبهة مشتركة لكل الديمقراطيين. كذلك، كانت خلاصة فشل النموذج الليبرالي الاستعماري في العالم الثالث. وقد كان رد الفعل القومي خير مؤشر على هذه التغيرات. فالمدافعون عن الديمقراطية الدستورية وعن العلاقة الجدلية بين الاستقلال والحريات الأساسية يتبنون خطاباً صارماً ضد المستعمر، وتصبح كلمة الاستقلال هي البرنامج الذي يضحى، بوعي أو بدون وعي، بهواجس حقوق الإنسان (15). وعلينا انتظار عقد من الزمن، قبل أن تعطي المنطقة العربية لحقوق الإنسان والحريات الديمقراطية الأهمية التي تستحق في مجتمعات هزها في الأعماق تمزق الوجود الفلسطيني وحرب الجزائر والعدوان الثلاثي على مصر، وعاشت حقبة حبلية بالتغيرات والاضطرابات (16).



بمبادرة من الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية تم تنظيم مؤتمر عربي حول الديمقراطية جمع في 1959 عددا كبيرا من المثقفين والسياسيين العرب، وذلك لدراسة القضايا الأساسية لأهمية الديمقراطية في بلدان المنطقة. ورغم أهمية أبحاثها ونقاشاتها، بقيت هذه المحاولة دون غد. فقد همشت الدول التسلطية هذا التوجه الذي نعت بالرجعية.

في عام 1960، شكّل عدد من المثقفين العراقيين جمعية حقوق الإنسان في العراق. وفي 1962، بادر عدد من المحامين السوريين، برئاسة الدكتور موفق الدين الكزبري إلى تشكيل الرابطة السورية للدفاع عن حقوق الإنسان. وقد اعتبرت المنظمات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المرجع الأساسي لهما. في 1967، شكلت مجموعة من الجامعيين السودانيين اللجنة القومية لحقوق الإنسان في السودان التي تعرّف عن نفسها كمنظمة غير سياسية تعمل لتشجيع وتعميق مبادئ وأفكار ومثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهديين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (17). لقد تميزت تجربة الستينات بالاستقلالية والتعددية، مع التركيز على الحقوق السياسية والمدنية، كما وانتقدت حالة الطوارئ والنواقص الدستورية فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان. كذلك لحظت بقلق تصاعد العنف في عملية بناء الدولة الاتوريترارية (التسلطية) في البلدان الثلاثة (سورية، العراق، السودان).

زرعت وفاة الرئيس عبد الناصر في مصر وهزيمة المقاومة الفلسطينية في أيلول الأسود ووصول الفريق حافظ الأسد في سورية الفوضى في صفوف الجماهير وعززت الدولة البوليسية في العالم العربي. وقد أصبح الخيار الأمني هو السائد على حساب الحريات الأساسية. فالحكام الجدد أو القدامى لم يعد لهم أية شرعية شعبية وأصبحت القوة الصلغة ضمانة بقائهم في الحكم. لقد أصبح أمير المؤمنين، القائد الملهم، روح الأمة، من الألقاب الرسمية لمن يحكم هذا الجزء من العالم. لم يعد الخليفة ظل الله في الأرض، بل أصبح الله ظل القائد في السماء.

بالرغم من ذلك، إن التقدم الذي حققته لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وتصديق عدة دول عربية على العهديين الخاصين بالحقوق الخمسة سيعيدان الاعتبار لحقوق الإنسان في مفهوم أكثر توازنا وإيجابية في دول العالم الثالث، ولو أن النتائج على الأرض لم تكن مباشرة خاصة وأن العديد من مطالب أبناء الجنوب تجد صداها في العهديين. وهكذا تشكلت حركة مكونة من الكوادر والمحامين في أكثر من بلد للدفاع عن الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.



في عام 1970، قامت جمعية الاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع بطباعة "الموسوعة العالمية لحقوق الإنسان": كتاب من 600 صفحة مع أربعين وثيقة خاصة بحقوق الإنسان. وفي 1972 شكلت مجموعة من المغاربة من حزب الاستقلال "الرابطة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان". في سنة 1977، تشكلت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان من عدة اتجاهات سياسية وشخصيات مستقلة. بعد ذلك بعام، شكل عدد من الجامعيين في مدينة أسيوط بمصر "جمعية حقوق الإنسان". في 1979، تشكلت في الإسكندرية جمعية أنصار حقوق الإنسان. في العام نفسه، تأسست الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (الحق)، وجمعية الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين (في المنفى)، ولجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في الشرق الأوسط (في المنفى كذلك). بين عامي 1977 و 1983 (تاريخ ولادة المنظمة العربية لحقوق الإنسان)، تشكلت 18 جمعية لحقوق الإنسان في البلدان العربية أو المنفى. وفي أقل من عشرة أعوام، بلغ عدد التنظيمات غير الحكومية ثلاثة أضعاف ما كان عليه (18).

لقد حمل الجيل الثالث للمنظمات غير الحكومية هذه آثار هيمنة الحزب الواحد والقبيلة الواحدة والزعيم القائد وأمن الدولة وتغذى بفكرة جبهة ديمقراطية بين سياسيين نبذتهم القوانين الاستثنائية. لهذا، لم يتمكن هذا الجيل باستمرار من الفصل بين المشروع السياسي للوصول إلى السلطة ومشروع سلطة مضادة. الأمر الذي جعله يحمل عاهات الأحزاب السياسية في حقبته. في العديد من الدول العربية، كانت السلطات التسلطية أول من يستثمر نقاط ضعف حركة حقوق الإنسان والنيل من حيويتها عبر التهيب والترغيب. فقد حاورت السلطات السعودية بشكل ماهر مسألة حل تنظيم لحقوق الإنسان للجزيرة والخليج ينشط في المنفى واستطاعت عدة أنظمة بوليسية تحييد رؤساء منظمات غير حكومية بمنصب وزارة. ولا شك بأن "عروض العمل" المغربية قد ضعفت روابط حقوق الإنسان في أكثر من بلد. كذلك فإن الجناح المؤسسي المفرط يشكل نقطة ضعف إضافية. أما تمويل المنظمات غير الحكومية فيطرح على بساط البحث مشكلة كبيرة أخرى.

في دراسة ميدانية أجراها الزميل فاتح عزام حول 51 منظمة غير حكومية تضم 22500 عضوا، يظهر الباحث الفلسطيني أن عدد الأعضاء النشيطين لا يتجاوز 950 عضوا (أي قرابة 4 %)، من بينهم 231 شخصا يعمل بأجر. من هذه المنظمات ثلاث فقط لها إستراتيجية عمل طويلة الأمد وثلاث أخرى قامت بتقييم تجربتها السابقة. وبنوه كاتب الدراسة إلى أن كل منظمة غير حكومية تكنفي



بخبرتها ونادرا ما تتعلم من تجارب الآخرين. كذلك يبدو التنسيق بين المنظمات غير الحكومية في البلد الواحد أو على الصعيد الإقليمي محدود جدا (19).

بالرغم من نقاط ضعفها وعاهاتها، تقاوم حركة حقوق الإنسان كل محاولات الاحتواء ومن كل الأشكال، كما ونبصر في صفوف هذه الحركة تجديد الفكر النقدي الإنساني والديمقراطي في عدة بلدان عربية. إن حركة حقوق الإنسان تمتلك بذرة تحد مزدوج : حالة الطوارئ وثقافة الطوارئ كإنتاج رد فعلي لها. وبحكم طبيعتها نفسها، تشكل الخطر الأول على المشاريع التسلطية في هذا الجزء من العالم.

مراجع

- عبد الرحمن الكواكبي ، طبائع الاستبداد، دار القرآن ، بيروت ، 1973 ، ص 136-137.
- الجامعة، 1901، السنة الثالثة، الجزء الرابع، ص 250-255، أعيد نشرها في رواق عربي، العدد 4، أكتوبر 1996 (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان)، ص 148-151. انظر أيضا ، هيثم مناع، طفولة الشيء: المخاضات الأولى لحقوق الإنسان في العالم العربي، منشورات الجمل، كولونيا، 1998.
- منصور فهمي، أحوال المرأة في الإسلام، صدرت الطبعة العربية عن منشورات الجمل، 1997.
- تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان، عمل جماعي أعده وقدم له بهي الدين حسن، فصل: "الحركة المغربية لحقوق الإنسان"، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 1997، بالعربية والإنجليزية.
- رئيس خوري، حقوق الإنسان، من أين و إلى أين المصير؟ دار ابن زيدون، دمشق، 1937. قسم هام من هذا الكتاب أعيد نشره في : هيثم مناع ، طفولة الشيء، مذكور أعلاه.
- انظر : هيثم مناع ، مصر في 50 عاما (1888-1948) ، تحديات التنوير، كولونيا، 1991، ص 29-65.
- عبد الله العلابي، دستور العرب القومي، دار الجديد، الطبعة الثانية، بيروت، 1996، ص 199-212.
- عمران محمد بورويس، موسوعة المحامي العربي، الجزء الرابع ، ص 50.



يلخص الكاتب المصري الراحل لطف الله سليمان موقف أغلبية المثقفين التقدميين العرب وبشكل ممتاز بقوله: " إحنا بناضل لإلغاء الدولة الدينية والغرب يجي يفرض علينا دولة قائمة على الأسطورة والطائفية" (مقابلة مسجلة في ديسمبر 1988).

انظر: صوت الأمة، 1948/7/26 و 1948/7/28. يشكل محمد مندور مع محمود عزمي ورياض شمس الدين و ابراهيم طلعت أول الرموز المصرية المدافعة عن حقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية. درس في فرنسا بين 1930 و 1939 وترجم للعربية "التاريخ الفكري والسياسي للإعلان حقوق الإنسان لالبير بابيه في 1950. (أعاد مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان في مصر نشره حديثاً) بالنسبة لمندور، حقوق المواطن ذات صلة وطيدة بالاستقلال و سيادة الشعب (صوت الأمة 1947/1/18 : حقوق المواطنين) أعيد نشره في كتاب صفحات من التاريخ المصري، دار المستقبل العربي، القاهرة ، 1993.

شارل مالك، "شرعة حقوق الإنسان"، مجلة الأبحاث، 2 ، جزء 1 (1949/3) ص 23 وما بعدها. أعيد نشره في هيثم مناع، طفولة الشيء ، مرجع مذكور. نفس المصدر، ص 31-33.

الطريق، العدد 2، 1949، ص 5-11.

نفس المصدر، ص 11.

انظر على سبيل المثال كتابات احمد لطفي السيد، محمد مندور، أنور كامل، سامي الكيال، صلاح الدين البيطار ورفيف خوري (الذي غادر صفوف الحزب الشيوعي) بين أعوام 1947 و 1950. باستثناء بعض الأعمال مثل "حقوق الإنسان لسليم خياطه، الإسلام وحقوق الإنسان لمحمد عبد المنعم خفاجه، حقوق الإنسان في الإسلام لعلي عبد الواحد وافي ومقالات لعلي الوردي، احمد حسن الزيات، جوزيف مغيزل وادمون رباط، نادرة هي النصوص المنشورة حول حقوق الإنسان في هذه الفترة. انظر : اللجنة القومية لحقوق الإنسان في السودان، حقوق الإنسان في النظرية والتطبيق، الدكتور مدثر عبد الرحمن، دار الفكر، بيروت، 1968.

تشكلت المنظمة السودانية لحقوق الإنسان في 1984، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في 1985، الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان في 1985، الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان في 1987، المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في 1988. في سورية تعرضت الرابطة السورية لحقوق الإنسان لحملة اعتقالات في 1980 بعد طلبها رفع حالة الطوارئ في البلاد وإطلاق سراح المعتقلين



السياسيين وإقامة التعددية السياسية والنقابية. وقد بقي رئيسها الدكتور الكزبري ست سنوات في المعتقل دون محاكمة أو حكم. وفي 1989 شكل جيل جديد لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعرض التنظيم لحملة اعتقالات واسعة في 18/12/1991 وما زال خمسة من كوادره في السجن في يومنا هذا. أحصينا أكثر من خمسين منظمة لحقوق الإنسان والمرأة والطفل ومنظمات مختصة أخرى غير حكومية في فلسطين.

فاتح عزام، دراسة غير منشورة حول وضع 51 منظمة عربية غير حكومية، 1997.

**** صدر هذا البحث ضمن الأوراق البحثية التي يتكون منها كتاب " التعذيب في العالم العربي في القرن العشرين: بحث جماعي في مناسبة الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، تحت إشراف الدكتور هيثم مناع، منشورات البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان.**

**** الدكتور هيثم مناع، طبيب ودكتور في الانثروبولوجيا، متحدث باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان، عضو مجلس أمناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، عضو المجلس الاستشاري للبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان. له قرابة عشرين كتابا في الإسلام والمرأة، والتنوير وحقوق الإنسان.**

